المقدّمة

00

المقدّمة

تبرز ريادة الأعمال الخضراء، في ظلّ حالة الطّوارئ المناخية والحاجة المتزايدة إلى تحقيق تنمية اقتصاديّة تحترم البيئة، كرافعة أساسيّة لإحداث تحوّلات عميقة ومستدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك. ويستهدف هذا الدّليل بالأساس الشّركات النّاشئة والمؤسّسات الخضراء وأصحاب المشاريع الرّاغبين في الانخراط في مسار ريادة أعمال مستدامة في تونس. وفي سياق يتّسم بتزايد تعقيد الأطر التّنظيميّة وتطوّر التّوقّعات المجتمعيّة، أصبح من الضّروريّ توفّر أداة عمليّة وبيداغوجيّة تمكّن روّاد الأعمال من فهم هذا المحيط الديناميكيّ والتّعامل معه بشكل فعّال.

يُعدّ هذا الدّليل ثمرة عمل معمّق شمل حصرًا وتحليلًا لمجموعة واسعة من الموارد المتاحة، وقد تمّ إثراؤه بتجارب وآراء جهات فاعلة رئيسيّة في مجال الاقتصاد الأخضر. وهو يقترح مسارًا تمهيديًا متكاملًا صُمّم خصّيصًا لمرافقة أصحاب المشاريع خطوة بخطوة في عالم ريادة الأعمال الخضراء، دون الاكتفاء بسرد معطيات نظريّة: فهو لا يقتصر على تقديم مفاهيم عامّة، بل يوفّر كذلك توجيهات عمليّة تشمل إعداد خطّة أعمال خضراء، وتحديد فرص السّوق، وفهم الإطار الإداريّ والتنظيميّ، إضافة إلى البحث عن آليّات تمويل ملائمة. كما يتضمّن أدوات تطبيقيّة، مثل اختبارات تفاعليّة ودراسات حالة ملهمة ساهمت في إثراء المحتوى بما يتيح لروّاد الأعمال استيعاب التّحدّيات والفرص بطريقة تدريجيّة وسلسة.

ويرتكز النّهج المعتمد في هذا الدّليل على مقاربة تشاركيّة وتطوّرية، حيث استند إلى مجموعات نقاش شملت فئات مختلفة (روّاد أعمال، هياكل مرافقة، شباب، خبراء)، إضافة إلى اجتماعات اللّجان التّقنيّة مع شركاء البرنامج، بما يضمن ملاءمة المحتوى وارتباطه بالواقع الميدانيّ في تونس.

كما تمّت مشاركة نسخة أوليّة مع عيّنة من الجمهور المستهدف قصد جمع الملاحظات بما يتيح تحسين المحتوى وإثرائه. ولاشكّ أنّ هذه العمليّة ستضمن مواكبة الدّليل لاحتياجات روّاد الأعمال وتكيّفه مع تطوّرات السّوق والإطار التنظيميّ في تونس.

1.1. أهداف الدّليل

يهدف هذا الدّليل إلى أن يكون مرجعًا عمليًا وشاملًا، سهل الولوج، وقادرًا على :

مرافقة روّاد الأعمال المستقبليّين في مختلف مراحل مسارهم الرياديّ

شرح المبادئ الأساسيّة للانطلاق في ريادة الأعمال الخضراء.

فهم الإطار التّنظيميّ والقانونيّ المتعلّق بريادة الأعمال الخضراء

تزويد روّاد الأعمال المستقبليّين بنظرة عامّة واضحة وموجزة حول اللّوائح والشّهادات الحاليّة، بالإضافة إلى المتطلّبات الخاصّة بكلّ قطاع. ويتمثّل الهدف في إتاحة المعلومات للجميع، بحيث يتمكّن كلّ صاحب مشروع من دمج أفضل الممارسات في مجال الاستدامة حال الانطلاق فيه.

دعم إعداد خطّة أعمال خضراء متينة

شرح الخطوات الأساسيّة لوضع خطّة أعمال لا تقتصر على الجوانب الاقتصاديّة والماليّة فحسب، بل تشمل أيضاً المعايير البيئيّة والاجتماعيّة. ويتضمّن ذلك تحديد التّكاليف والاستثمارات اللاّزمة واستراتيجيّات التّمويل الملائمة لريادة الأعمال الخضراء.

تحديد فرص السّوق المتاحة للمنتجات و الخدمات الصّديقة للبيئة و الاستفادة منها

تحليل اتّجاهات السّوق والاحتياجات النّاشئة من خلال دراسات الحالة والأمثلة الملموسة لتوجيه روّاد الأعمال في تحديد المجالات الواعدة.

2.1. دوافع ريادة الأعمال الخضراء

تواجه تونس تحدّيات بيئيّة كبرى تُلقي بظلالها على استدامة نموذجها التّنمويّ. فحالات الجفاف المتكرّرة، والاستغلال المفرط للموارد الطبّيعيّة، وتراجع معدّلات التّساقطات، وملوحة التّربة، جميعها عوامل تُضعف القطاع الفلاحيّ، وتهدّد الأمن الغذائيّ، وتؤثّر سلبًا على ظروف عيش السّكان. ففي جهة توزر، على سبيل المثال، جفّت أغلب العيون الطبيعيّة خلال السّنوات الثلاثين الماضية، نتيجة الاستهلاك المفرط للمياه والتّخلّي التّدريجيّ عن الممارسات الفلاحيّة التّقليديّة لفائدة أنماط إنتاج مكثّفة (المصدر: Le Monde Afrique, 2024).

وأمام هذه المعطيات المقلقة، أصبح من الضّروريّ البحث عن نماذج اقتصاديّة جديدة قادرة على التّوفيق بين التّنمية الاقتصاديّة، و العدالة الاجتماعيّة، والاستدامة البيئيّة. وفي هذا السّياق، تبرز ريادة الأعمال الخضراء كخيار استراتيجيّ وواعد، من خلال تقديم حلول عمليّة للتحدّيات البيئيّة، مع الإسهام في خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار. وفي هذا السياق، تمثل ريادة الأعمال الخضراء استجابة استراتيجيّة ومبتكرة.
فهي تقدّم حلولاً ملموسة لتحسين إدارة المياه، وتطوير الزّراعة المستدامة، وتعزيز الطّاقة النّظيفة، والحدّ من البصمة البيئيّة للبلاد.

كما تمثّل عمليّة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر فرصة حقيقيّة للنموّ الاقتصاديّ. ووفقًا لتقديرات البنك الأفريقيّ للتّنمية، فإنّ تطوير الطّاقات المتجدّدة في تونس من شأنه أن يوفّر ما يصل إلى 40 ألف موطن شغل بحلول سنة 2030، ولا سيّما في مجالات الطّاقة الشّمسيّة، والنّجاعة الطاقيّة، وصيانة البنى التّحتية الخضراء. وعلى نطاق أوسع، يُتوقّع أن تسهم الاستراتيجيّة الوطنيّة للاقتصاد الأخضر في إحداث نحو 100 ألف موطن شغل أخضر خلال الفترة نفسها.

وتشير معطيات صحفيّة (Le Quotidien 2024) إلى أنّ الشركات النّاشئة النّاشطة في القطاعات البيئيّة قد تمثّل ما يصل إلى 10% من النّاتج الدّاخليّ الخامّ لتونس بحلول سنة 2030. ويُبرز هذا التوجّه إمكانات الاقتصاد الأخضر كبديل مستدام للنموذج الاقتصادي الاستخراجيّ التّقليديّ، من خلال دعم القطاعات المستقبليّة وتعزيز السّيادة الطّاقيّة للبلاد.

ولا تقتصر آثار ريادة الأعمال الخضراء على الجوانب الاقتصاديّة والبيئيّة فحسب، بل تمتدّ كذلك إلى البعد الاجتماعيّ.
ففي تونس، تمثّل النّساء نحو 70% من اليد العاملة في القطاع الفلاحيّ (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ – تونس، 2023)، في حين يُعدّ هذا القطاع من أكثر القطاعات تأثّرًا بتداعيات التغيّرات المناخيّة. ومن شأن تطوير مشاريع رياديّة خضراء أن يسهم في تحقيق نموّ أكثر إدماجًا، من خلال الحدّ من الفوارق بين الجنسين وتقليص التّفاوتات الجهويّة.

وتوضّح بعض الأرقام المتوفّرة أنّ نسبة 3,78% من الشّركات النّاشئة التّونسيّة كانت، سنة 2023، تنشط في مجالات مرتبطة بالاقتصاد الأخضر، مثل الطّاقات المتجدّدة، وإدارة النّفايات، والفلاحة المستدامة (Managers Magazine, 2023). كما شهد النّظام البيئيّ للشّركات النّاشئة في تونس نموًّا ملحوظا بنسبة 205% من حيث القيمة بين جويلية 2021 وديسمبر 2023، ليبلغ حجم الاستثمارات نحو 241 مليون دولار أمريكيّ حسب تقرير النّظام البيئيّ العالميّ للشّركات النّاشئة (2024 Global Startup Ecosystem Report).

ومع ذلك، لا تزال أغلب هذه الشّركات متمركزة في منطقة تونس الكبرى، في حين تبقى جهات متضرّرة بيئيًا مثل قفصة، وقابس، وصفاقس، أقلّ استفادة من هذه الدّيناميكيّة. وأمام التّحدّيات البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تواجهها، لم يعد بإمكان تونس تأجيل انخراطها في مسار الاقتصاد الأخضر. وتُعدّ ريادة الأعمال الخضراء اليوم رافعة أساسيّة للحفاظ على الموارد الطّبيعيّة، وتعزيز نموّ اقتصاديّ شامل ومستدام، وبناء اقتصاد وطنيّ أكثر قدرة على الصّمود في مواجهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين.

3.1. التّحدّيات الرّئيسيّة والفرص المتاحة في تونس

تجمع تونس بين تحدّيات هيكليّة كبيرة و فرص واعدة في مجال تطوير الاقتصاد الأخضر. ويُعدّ فهم هذه العوامل عنصرًا أساسيّا لتوجيه عمل روّاد الأعمال الخضراء بشكل فعّال و دعم عمليّة انتقال بيئيّة مستدامة و ناجحة.

أوّلا: التّحدّيات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر في تونس

1. العجز في تمويل العمل المناخيّ

تحتاج تونس إلى تعبئة ما يناهز 2.44 مليار دولار أمريكيّ سنويًا للاستجابة بصفة ملائمة لتحدّيات التّغيّر المناخيّ خلال الفترة 2020-2030. غير أنّها لا تتمكّن حاليًا إلاّ من استقطاب حوالي 0.71 مليار دولار سنويًا، ممّا يُسفر عن عجز سنويّ يُقدّر بنحو 1,72 مليار دولار، أي ما يعادل 3.5% من النّاتج الداخليّ الخامّ. ويُعدّ هذا العجز عاملًا معيقًا لتطوير مشاريع خضراء واسعة النّطاق.

2. ضعف مساهمة القطاع الخاصّ

لا تزال مساهمة القطاع الخاصّ في تمويل المشاريع المناخيّة محدودة. ففي سنة 2019، لم تتجاوز نسبة التّمويلات المناخيّة القادمة من الفاعلين الخواصّ 11,2%. ويعتمد التّمويل بشكل رئيسيّ على القطاع العموميّ والشّركاء الدّوليّين، وهو ما يحدّ من ديناميكيّة الابتكار الرّياديّ، ويثبّط ظهور المبادرات الخاصّة في مجال الاقتصاد الأخضر.

3. العوائق الهيكليّة

يواجه الاقتصاد الأخضر في تونس جملة من العوائق، من أبرزها:

- عدم الاستقرار السّياسيّ وتقلّب الأطر التّنظيميّة.
- ضعف جاذبيّة مناخ الاستثمار بسبب المخاطر المتصوَّرة.
- محدوديّة القدرات الماليّة والتّقنيّة اللاّزمة لتطوير المشاريع الخضراء وهيكلتها.
- أطر مؤسّسيّة وتنظيميّة غير ملائمة بالشّكل الكافي، ممّا يُعيق النّفاذ إلى التّمويلات الخضراء وآليّات الدّعم.

4. هشاشة مناخية متزايدة

تُعدّ تونس من البلدان الأكثر عرضة لتداعيات التّغيّر المناخيّ، حيث سُجّل:

- ارتفاع متوسّط درجات الحرارة بنحو 0.37 درجة مئويّة كلّ عقد.
- تراجع معدّل التساقطات بنسبة 3% خلال الثلاثين سنة الأخيرة.
- انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائيّة إلى أقلّ من 500 متر مكعّب سنويًا، ما يصنّف البلاد ضمن الدّول التي تعاني من شحّ مائيّ حادّ.
- مخاطر متزايدة للتّصحّر، وتآكل السّواحل، وتراجع الإنتاج الفلاحيّ، مع توقّعات بخسارة تتراوح بين 5% و10% من النّاتج الفلاحي في أفق سنة 2030.

5. محدوديّة النّظام الماليّ

يُواجه تمويل المشاريع الخضراء عراقيل مرتبطة ببنية النّظام الماليّ، من بينها:

- قطاع مصرفيّ محدود التّنافسيّة وهشّ.
- ضعف الإدماج الماليّ للمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة الخضراء.
- محدوديّة تطوير السّوق الماليّة والمنتجات الماليّة الخضراء، مثل السّندات الخضراء وآليّات تسعير الكربون.

ثانيًا: الفرص المتاحة لتطوير الاقتصاد الأخضر في تونس

1. إمكانات استثنائيّة في مجال الطاقات المتجدّدة

تتمتّع تونس بموارد طبيعية ملائمة لتطوير الطاقات المتجدّدة، ولا سيّما الطاقة الشّمسيّة وطاقة الرّياح. وقد حدّدت الدّولة هدفًا يتمثّل في بلوغ نسبة 30% من الطاقات المتجدّدة ضمن المزيج الطاقيّ الوطنيّ في أفق سنة 2030، مع إطلاق مشاريع كبرى، من بينها المحطة الشّمسيّة بالقيروان ومزرعة الرّياح بالكشباطة.

2. ثراء الرّأسمال الطّبيعيّ

تزخر تونس برأسمال طبيعيّ هام، يشمل:

- شريطا ساحليّا يمتدّ على حوالي 1300 كيلومتر، يوفّر فرصًا لتطوير السّياحة البيئيّة، والصّيد المستدام، وحماية التنوّع البيولوجيّ.
- موارد طبيعيّة تُقدَّر قيمتها بنحو 11,8 مليار دولار أمريكيّ، تشمل الفسفاط، والمحروقات، والغابات، والمراعي، ومصادر الطاقة المتجدّدة.
- إمكانات نموّ واعدة في مجالات الفلاحة البيولوجيّة، وتثمين النظم البيئيّة، والإدارة المستدامة للمياه.

3. آليّات ماليّة مبتكرة

شهدت السّنوات الأخيرة بروز أدوات ماليّة خضراء جديدة تتيح فرصًا لروّاد الأعمال، من بينها:

- السّندات الخضراء (أُصدرت أول سندات سياديّة خضراء سنة 2020 بقيمة 70 مليون دولار أمريكيّ).
- أسواق الكربون وآليّات مبادلة الدّيون مقابل حماية الطّبيعة.
- التّمويل التّشاركي (Crowdfunding) للمشاريع البيئيّة.
- الاستثمار ذي الأثر ورأس المال المخاطر الأخضر.
- الشّراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ لتطوير البنية التّحتيّة المستدامة.

4. دعم مؤسّسيّ وسياسات عموميّة مواتية

تُظهر تونس التزامًا متزايدًا بالانتقال البيئيّ، من خلال:

- اعتماد مساهمة محدّدة وطنيًا (CDN) طموحة تهدف إلى خفض الانبعاثات بنسبة 41% ورفع حصّة الطاقات المتجدّدة إلى 30% .
- إقرار استراتيجيّات وطنيّة في مجالات الفلاحة المستدامة، والانتقال الطاقيّ، والقدرة على الصّمود أمام التغيّرات المناخيّة.
- إحداث صناديق تمويل مخصّصة، مثل الصّندوق الوطنيّ للبيئة والتغيّر المناخيّ.

5. فـرص نموّ قطاعيّة واعدة

توفّر عـدّة قطاعـات فرصًا مباشـرة لروّاد الأعمـال الخضـراء، من أبرزها:

- الفلاحـة الذّكيّـة المتكيّفـة مع المناخ.
- الطّاقات المتجـدّدة والنّجاعة الطاقيّة.
- البناء الإيكولوجيّ والتّشييد المسـتدام.
- الإدارة المسـتدامة للمـوارد المائيّة.
- السّـياحة البيئيّـة وتثميـن التّراث الطّبيعيّ.

أصبح لديك الآن نظرة عامّة على السّياق التونسيّ، والتّحدّيات الرئيسيّة، والفرص التي تتيحها ريادة الأعمال الخضراء. تتمثّل الخطوة التّالية في تحديد وفهم النماذج التي سيستند إليها مشروعك.